

النمو في لبنان 1% لعام 2018 والعجز المالي 4.5 مليارات نهاية أيلول

أنجز فرنسبنك تقريره السنوي عن الاقتصاد اللبناني لعام 2018، الذي أوضح فيه أن لبنان تمكّن من تحقيق معدل نمو حقيقي في حدود 1%， وذلك بسبب تحسن نشاط مطار بيروت رفيق الحريري الدولي إرتكازاً على الزيادة في عدد المسافرين عبره بمعدل 7.4% عن عام 2017 بحيث وصل إلى أكثر من 8.8 ملايين مسافر في العام 2018. كما تحسنت حركة السياحة إستناداً إلى الزيادة الحاصلة في عدد السياح بمعدل 5.8% عن عام 2017 ليصل ما يقارب المليوني سائح في العام 2018. ثم هناك التحسن أيضاً في حركة التصدير الوطني التي توسيع بنسبة 4.4% على أساس سنوي إلى نحو 2.7 مليار دولار حتى نهاية تشرين الثاني 2018. كما يرتبط هذا النمو بالتحسن الحاصل في النشاط المصري، حيث زادت موجودات المصادر التجارية بنسبة 13.8% على أساس سنوي لتصل إلى 250 مليار دولار في نهاية 2018. وأظهر التقرير أن عدداً من القطاعات الاقتصادية سجّل تراجعاً في نشاطه. فالقطاع العقاري شهد إنخفاضاً في عدد المعاملات العقارية بنسبة 17.4% بين عامي 2017 و2018، وإنخفاضاً في قيمة عمليات البيع العقاري بنسبة 18.3% إلى نحو 8 مليارات دولار، وإنخفاضاً في مساحات البناء المرخصة بنسبة 23.1% إلى نحو 9 ملايين متر مربع.

ذلك تراجعت قيمة الشيكولات المقاصة، التي تؤشر على حركة الإنفاق الإستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص، بنسبة 62.5% بين عامي 2017 و2018. كما تراجعت حركة مرفأ بيروت، إذ إنكمشت مؤشرات عدد المستوعات بنسبة 2.6% وعدد السفن بنسبة 1.9% وكمية البضائع بنسبة 7.5% وعائداته بنسبة 3.5% خلال الفترة ذاتها.

هذا وشهدت المالية العامة للدولة عجزاً مالياً أكبر في الأشهر التسعة الأولى من 2018 بلغ نحو 4.5 مليارات دولار مقارنة مع ملياري دولار للفترة ذاتها من 2017، وذلك بسبب زيادة الإنفاق العام بنسبة 26.6% إلى 13.2 مليار دولار، وزيادة الإيرادات العامة بنسبة 3.2% إلى نحو 8.7 مليارات دولار. وبذلك إنقلب الفائض الأولى الإجمالي المحقق في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 الذي بلغ 1.6 مليار دولار إلى عجز في الفترة ذاتها من العام 2018 بلغ 591 مليون دولار. ومن ناحية أخرى، بلغ الدين العام الإجمالي نحو 83.6 مليار دولار حتى نهاية تشرين الثاني 2018 بنحو سنوي نسبته 5.2% عن نهاية تشرين الثاني 2017، فيما بلغ الدين العام الصافي 75 ملياراً و69.3 على التوالي لفترتين المذكورتين. وبذلك تقدّم نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند نحو 150% لعام 2018. وسجل القطاع الخارجي تدهوراً في العام 2018، حيث زاد العجز التجاري بنسبة 2.3% عن الفترة ذاتها من عام 2017، وذلك بسبب النمو في المستورّدات بنسبة 2.6% وفي الصادرات 4.4%. لكن إنكماش التدفقات المالية الخارجية إلى لبنان بنسبة 18.8% على أساس سنوي إلى 11 مليار دولار نهاية تشرين الثاني 2018 ساهم في تحقيق عجز كبير في ميزان المدفوعات بلغ 4.1 مليار دولار حتى نهاية تشرين الثاني 2018 مقابل عجز أقل قدره مليار دولار للفترة ذاتها من 2017.

وأفاد التقرير أن سياسة التثبيت النقدي التي ينتهجها مصرف لبنان منذ اعوام عديدة تحافظ على استقرار سعر صرف الليرة وتبقى التضخم السنوي عند معدلات متعدلة لم تتعذر 6.1% عام 2018 و4.5% عام 2017، والذي يتأثر أيضاً بالنمو المعتدل في العرض النقدي 2.2% عام 2018). واعتبر التقرير أن تشكيل الحكومة من شأنه أن ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي ومعدل النمو المقدر بحدود 2 إلى 2.5% لسنة 2019، خصوصاً إذا نفذت الحكومة إصلاحات سيدر وحملة جدية وجادة لبرمجة السيطرة على الفساد، ما يحسن ظروف المالية العامة للدولة.